

الجزائر ترتب أوراق الأمن الخارجي دعماً لدور الدبلوماسية المنكشمة

صابر بليدي

الجوار، رغم أن الرجل سبق له أن شغل المنصب في الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2013. وبعد تعيين اللواء نورالدين مقرري على رأس دائرة الأمن الخارجي، أول حركة في جهاز الاستخبارات تخرجه من اللغز الذي أثير حول تركيبته وصلاحياته بعد حله من طرف الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وإقالة كبار ضباطه قبل العام 2015. والقبح بمؤسسة الرئاسة بعدما كان شبه مستقل ويقع تحت وصاية وزير الدفاع.

وزارة الدفاع الجزائرية عينت مديراً جديداً لدائرة الأمن الخارجي اللواء نورالدين مقرري في خطة تستهدف دعم دور الدبلوماسية

ولكن تصدر قائد الجيش السابق أحمد قايد صالح للمشهد في حقبة الفراغ المؤسساتي التي أعقبت تحتي بوتفليقة في أفريل 2019، سمح له بإعادة هيكلة الجهاز بشكل يتوافق مع التوازنات التي فرضتها المرحلة التعليمية والتوجهات بغية مواصلة بذل المزيد من الجهود في خدمة الجزائر وحماية مصالحها العليا. وجاء تعيين اللواء نورالدين مقرري خلفاً للواء محمد بوالزيت الذي شغل المنصب خلال عام فقط، حيث تم تعيينه سنة 2019، وتم استقدامه للمنصب من حالة تقاعد من طرف قائد أركان الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن تنحية بوالزيت كانت منظرية منذ العديد من الأشهر، بسبب فشله في إدارة العديد من الملفات الاستراتيجية، خاصة الوضع الإقليمي، مما انعكس على أداء الدبلوماسية الجزائرية خلال الأشهر الأخيرة، خاصة في الملفين الليبي والمالي.

وذكر مصدر مطلع أن فشل مدير الأمن الخارجي بوالزيت في ملف الانتخابات الرئاسية في النيجر هو الذي قلص حظوظه في الاحتفاظ بالمنصب، خاصة في ظل الأهمية التي توليها الجزائر للاستقرار السياسي والأمني في دول

الجزائر - تتجه الجزائر نحو إيلاء أهمية لافتة للأمن الخارجي ولدوره في دعم الدبلوماسية الخارجية في ظل الاضطرابات الأمنية المحيطة بالبلاد خاصة بعد تسجيل تفهق خلال الأشهر الأخيرة، لاسيما منذ الوعكة الصحية التي ألمت بالرئيس عبدالمجيد تبون منذ منتصف شهر أكتوبر الماضي. وعينت وزارة الدفاع الجزائرية مديراً جديداً لدائرة الأمن الخارجي اللواء نورالدين مقرري الذي خلف اللواء محمد بوالزيت، في خطة تستهدف تفعيل الدائرة التي سجلت ضعفاً في الآونة الأخيرة انعكس على أداء الدبلوماسية.

وتم التعيين في المنصب الجديد تحت إشراف قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقريحة، مما يؤكد استمرار انضواء الهيئة تحت وصاية قيادة الأركان، بعدما ظلت إما مستقلة أو تابعة لسلطة رئيس الجمهورية في الحقبة التي سبقت انتخاب عبدالمجيد تبون رئيساً للجمهورية في ديسمبر 2019.

وفي خطوة تلمح إلى إضفاء الشفافية على عمل المؤسسة، عمد الإعلام العسكري إلى بث حفل التنصيب في وسائل الإعلام، وذكر بيان وزارة الدفاع أن الجنرال سعيد شنقريحة "أسدى خلال المناسبة جملة من التعليمات والتوجيهات بغية مواصلة بذل المزيد من الجهود في خدمة الجزائر وحماية مصالحها العليا".

ويعتقد أن تنحية بوالزيت كانت منظرية منذ العديد من الأشهر، بسبب فشله في إدارة العديد من الملفات الاستراتيجية، خاصة الوضع الإقليمي، مما انعكس على أداء الدبلوماسية الجزائرية خلال الأشهر الأخيرة، خاصة في الملفين الليبي والمالي.

وذكر مصدر مطلع أن فشل مدير الأمن الخارجي بوالزيت في ملف الانتخابات الرئاسية في النيجر هو الذي قلص حظوظه في الاحتفاظ بالمنصب، خاصة في ظل الأهمية التي توليها الجزائر للاستقرار السياسي والأمني في دول

حركة النهضة تعود للألعاب المزدوجة للمزيد من الابتزاز للمشييشي

الحركة الإسلامية تريد حصة في تعيينات المحافظين الجدد



مناورة جديدة من الفغوشي وحزبه

تُحاول استغلال التعديل الوزاري لفرض مطالب غير معلن على المشييشي المُجبر على تعويض بعض الوزراء المرفوضين باسماء غير مناهضة لهذه الحركة. وقال "العرب"، إن النهضة "تتهيا من الآن للتغيير الذي سيحصل بعد حصول الحكومة على ثقة البرلمان، وهو إجراء تعديل على مستوى الولاة (المحافظين)، ذلك أن الوالي (المحافظ) هو أعلى سلطة تنفيذية على مستوى محافظات البلاد". وأضاف أنه من هذا المنطلق "تُحاول حركة النهضة فرض حصار غير معلن على المشييشي لدفعه إلى تعيين ولاة قريبين جداً منها (...) ولهذا السبب ربما تُقايم موافقتها على التصويت لحكومة المشييشي مقابل استجابته لتعيين ولاة تقترحهم في التعديل القادم للولاة". وعلى وقع هذه التطورات، شُكفت مصادر سياسية لـ "العرب"، أن المشييشي قد يكون خضع لجزء من تلك الضغوط خلال اجتماع عقده قبل يومين مع الفغوشي، وقد حُصص لمناقشة حركة التعيينات المذكورة، حيث تم خلاله الاتفاق على تمكين النهضة وكذلك حزب قلب تونس من حصة في هذه التعيينات التي ستشمل 20 محافظاً من أصل 24.

شملهم التحوير الوزاري الذي مازال يُثير الكثير من الجدل وسط رفض واضح له عبرت عنه أحزاب المعارضة بكتلتها البرلمانية التي ذهبت إلى حد وصفه بـ "الانقلاب" الذي يخدم أجندات حركة النهضة ومصالح حليفها حزب قلب تونس على حساب المصلحة الوطنية العامة. وتستيق هذه التحركات التي فرضت إبقاها على الحراك السياسي المتسارع، الجلسة البرلمانية العامة المقرر عقدها الثلاثاء القادم للتصويت على منح الثقة لـ 11 وزيرا كان المشييشي قد اقترحهم، وهي ثقة تستدعي حصولهم على تصويت 109 نواب على الأقل لصالحهم من أصل 217. وبالرغم من هذه الضبابية التي مازالت تلف عملية منح الثقة للوزراء الجدد في الفريق الحكومي للمشييشي، إلا أن ذلك لم يمنع المراقبين من الإشارة إلى أن رئيس الحكومة أصبح في وضع هش وضعيفا أمام مناورات حركة النهضة الإسلامية التي تسعى إلى محاصرته لانزاع المزيد من المكاسب منه. وتوضح ملاح هذا الحصار من خلال الموقف الذي وجد المشييشي نفسه فيه، حيث بات يصعب عليه تسويق الحيثيات التي اعتمد عليها في اختياره للوزراء. وفي هذا السياق، اعتبر الباحث السياسي عليّة العلاني، أن النهضة

ويبدو أن هذه "الزوبعة" التي تردد صداها بقوة داخل قصر الحكومة بالقصبة، هي التي دفعت المشييشي إلى اجتماع عقده مساء الخميس مع أعضاء الكتلة البرلمانية للنهضة، في مسعى لإقناعهم بأهمية التصويت لكافة الوزراء الجدد الذين شملهم التعديل الوزاري المذكور، وعددهم 11 وزيرا، وذلك لتفادي العودة مرة أخرى إلى مربع الشغور الوزاري. ولم يضح بعد ما إذا كان المشييشي قد نجح في مساعاه أم لا، خاصة وأن النائب البرلماني سمير ديلسو، القيادي في حركة النهضة، قد امتنع عن تقديم إيضاحات حول هذه المسألة، قائلًا في تصريحات إعلامية أدلى بها الجمعة، "لا يمكنني التعليق على الموضوع وما يتداول قبل استكمال النقاش الداخلي". وأشارت مصادر من حزب قلب تونس (30 مقعداً برلمانياً) الذي يعتبر العضد الثاني للحزب البرلماني والسياسي لحكومة المشييشي، إلى أن اجتماعاً مماثلاً جمع مساء الخميس أيضاً بين المشييشي وأعضاء الكتلة البرلمانية لهذا الحزب الذي يرأسه نبيل القروي الذي يقبع حالياً داخل السجن. وخصص هذا الاجتماع للتأكيد على أهمية منح الثقة لكافة الوزراء الذين

يعكس رفض كتلة حركة النهضة البرلمانية في تونس منح الثقة لعدد من الوزراء الذين اقترحهم رئيس الحكومة هشام المشيشي، في سياق تعديل وزاري شمل 11 وزيرا، محاولة جديدة من الحركة لابتزاز المشييشي. ويؤكد مراقبون أن الحركة الإسلامية تطمح إلى تحصيل المزيد من المكاسب خاصة في علاقة بتعيين المحافظين الجدد، حيث تريد حصتها من هذه التعيينات.

الجمعي قاسمي

تونس - عادت حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الفغوشي إلى ممارسة الاعيها السياسية المزدوجة، في مُناورة جديدة للضغط على رئيس الحكومة هشام المشيشي، بهدف ابتزاز المزيد من المكاسب التي تمكنها من إحكام سيطرتها على مفاصل الدولة بعنوان المشاركة في الحكم باعتبارها الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان. وفي خطوة لا تخلو من ابتزاز واضح ومكشوف ولا يحتاج إلى الكثير من الشرح والتفسير، تردت تصريحات مفادها أن غالبية نواب الكتلة البرلمانية لحركة الإسلامية (54 نائبا) لا يعززون التصويت لصالح الوزيرين اللذين اقترحهما المشييشي لتولي حقيبة الصحة الهادي خيري، والتشغيل يوسف فنييرة، في التعديل الوزاري المُثير للجدل الذي أعلنه مساء السبت الماضي.



عليّة العلاني
النهضة تحاول إرغام المشييشي على تعيين محافظين قريبين منها

وتُشير تلك التسييريات التي دفعت بها إلى العلن مصادر مقربة من حركة النهضة، إلى أن هذا الموقف تم التعبير عنه خلال اجتماع عقده مساء الأربعاء راشد الفغوشي مع أعضاء كتلة البرلمانية. وأثار عدد من نواب الحركة خلال الاجتماع ما يُشبه "الزوبعة" حول الوزيرين المقترحين عنوانها الرئيسي "رفض توزيع من تعلق بهم شبهات تضارب مصالح ربما ترقى إلى شبهات فساد".

المغرب يفتح أكثر على سوق الأسلحة الأميركية باقتناء أنظمة باتريوت

مجموعات القنابل وصواريخ ناو، وعقد بقيمة 3.78 مليار دولار لشراء 25 طائرة مقاتلة من طراز أف - 16. ويخطط المغرب بحلول عام 2028، لامتلاك 48 طائرة من طراز أف - 16 مجهزة بمرادارات من الجيل الخامس 36 مروحية باتنتشي، وفقا لوكالة FAR المغربية العسكرية المتخصصة في الجيش

الشؤون العسكرية والأمنية، في تصريح لـ "العرب"، إن "المغرب مطالب بتأمين مجاله بالرفع من منسوب الوقائية باستثمار علاقاته مع مجموعة من الشركاء والمجمعات الصناعية الدولية والأميركية وغيرها التي تساعد في تطوير برامج صناعية مشتركة".



الشرقاوي الروداني
المغرب مطالب بتأمين مجاله باستثمار علاقاته الدولية

وأكدت وكالة التعاون الأمني الدفاعي، وهي مكتب البنتاغون المسؤول عن الإشراف على صادرات الأسلحة، أن صفقات الأسلحة الموجهة للمغرب ستدعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة من خلال المساعدة على تطوير أنظمة الدفاع الأمني لحليف استراتيجي، والذي يعد "قوة مهمة للاستقرار السياسي في شمال أفريقيا". وأضافت وكالة التعاون الأمني الدفاعي أن صفقات الأسلحة ستحسن قدرة المغرب على مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية، وستعزز العمل المشترك مع القوات الأميركية.

وتزيد مشتريات الأسلحة المغربية الأخيرة من الولايات المتحدة عن 10 مليارات دولار، والتي شملت أيضا عقداً بقيمة مليار دولار تم الإعلان عنه في سبتمبر من عام 2019 بخصوص

ويقول خبراء أمريكيون إن موسكو تشترط في بيعها للأسلحة الهجومية المتطورة حضور خبراء عسكريين روس في البلد الذي يقطن هذه الأسلحة. وتمثل منظومة باتريوت نظاماً دفاعياً صاروخياً أرض - جو متوسط المدى مصمماً لمواجهة جميع التهديدات الجوية، سواء كانت عبر الطائرات المقاتلة أو بدون طيار، أو صواريخ باليستية أو غيرها.

ويرى خبراء أمريكيون أن المغرب لجأ إلى المزيد من الانفتاح على السوق الأميركية للأسلحة لعدة اعتبارات، في مقدمتها التحديات الأمنية التي تواجه المملكة والزخم الذي تعرفه العلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة، علاوة على تفادي أي عقوبات محتملة في ظل وجود قانون "كاتسا" الأميركي الذي تفرضه بموجبه الولايات المتحدة عقوبات على الدول التي ترى أنها تتخذ خطوات ضد مصالحها.

وقد تكون هذه الأسباب وراء تراجع المغرب عن اقتناء المنظومة الروسية "أس - 400" وفقاً لهؤلاء الخبراء، خاصة أن الرباط تربطها شراكة مميزة مع واشنطن في مجال الأسلحة. ووافقت وزارة الخارجية الأميركية في 2019، على حزمة أسلحة بقيمة 4.25 مليار دولار للقوات المسلحة المغربية بما في ذلك 36 مروحية هجومية ثقيلة الوزن من طراز أي. إتش - 64 باتنتشي وأسلحة ومعدات الصيانة المرتبطة بها. وقال الشرقاوي الروداني الخبير في

وتعد المنظومة الروسية من بين الأقوى في العالم، لقدرتها على اعتراض الأهداف الجوية على بعد 380 كيلومتراً والأهداف الباليستية على بعد 60 كيلومتراً. وفي المقابل، تعتبر منظومة باتريوت الأميركية أفضل لمواجهة الصواريخ المعادية وإسقاطها، لذا تعتمد عليها العديد من الدول بشكل أساسي في حماية أجوائها ومراكزها الإستراتيجية والحساسة خلال الحروب.

نظام الدفاع الجوي باتريوت من الولايات المتحدة، بهدف تحسين القدرة الدفاعية للقوات المسلحة الملكية المغربية. وذكرت تقارير مغربية محلية أنه لأسباب جيواستراتيجية تعذر على المغرب الحصول على منظومة الدفاع الروسية "أس - 400" الأحدث في سوق الأسلحة العالمية، ما جعل الرباط تتوجه إلى السوق الأميركية التي تعتمد عليها أصلاً في تطوير ترسانتها العسكرية.



هل تعزز منظومة باتريوت ترسانة المغرب العسكرية؟